مقدمـــة

شغلت قصة نشوء الكون وميلاد الحياة الفلاسفة والمفكرين والعلماء فى أحقاب التاريخ المختلفة وعهوده المتعاقبة، وظل لغز الوجود هاجسًـا يؤرق وجدان البشـرية ويشغل عقل الإنسـان حتى بـدأت محاولة حديثة فى وسـط أوربا – جرى إرجاؤهـا قبيل إتمامها – لاختبـار عملية «الانفجار العظيم» التـى درج العلماء على اعتبارها هى حادثة ميلاد الكون وبدء الخليقة، وكثيرًا ما ارتطمت الرواية الدينية بالقصة التاريخية واصطدم الاثنان أحيانًا بالحقائـق العلميـة، ومع ذلك ظلت قصـة «الانفجار العظيم» هى التفسـير الغالب لميلاد الخلية الحية الأولى وبداية الحياة على كوكبنا، وعندما أسهمت «الدارونية» فى استكمال هذا التفسـير بالحديث عن «نظرية النشوء والارتقاء» للكائنات الحية وتطورها من مراحلها البدائيـة إلى صورتها البشـرية مرورًا بالمرحلة «القردية»، فإنها رسـخت ذلك التفسـير وأضافت إليه، ووقفت فى إصرار أمام التفسـير الدينى للوجود الإنسـانى والذى يرفض أن يكون «القرد» مرحلة من مراحل التكوين البشرى الكامل.

أقول ذلك لأنه فى الفترة نفسها التى يجرى فيها الحديث عن استعادة عملية «الانفجار العظيم» على المستوى العلمى والبحثى، فلقد جرى حديث آخر فى أروقة الحكم الأمريكى يشير إلى «الفوضى الخلاقة» من الناحية السياسية والاقتصادية، حيث طلعت علينا السيدة «كوندليزا رايس» وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الأسـبق بنظرية تقول: إن ما يجرى فى الشرق الأوسط – بمعناه الواسع – هو جزء من «الفوضى الخلاقة» التى يمكن أن ينطلق عنها ويخرج منها منظومة جديدة للواقع السياسى المختلف فى المنطقة، وهى بذلك تحاول أن تجد مبررًا لما جرى فى العراق وما حدث فى أفغانسـتان، كأنما تريد أن تضع تفسيرًا لطبيعة الوجود الأمريكى فى المنطقة وأسلوب تحركه واحتمالات المستقبل أمامه، ولئن صُدّقت أسطورة «الانفجار العظيم» وصحت نظرية «الفوضى الخلاقة» فإننا لا نزال أمام عدد من الاعتبارات التى يجب أن نأخذها فى الحسبان وهى:

أولاً: إذا كان النظـام البشـرى قد ولد من رحم الفوضى المطلقة لـذرات الكون وجزئياته المتناهية الصغر والتى انتشـرت فى الفضاء بعد «الانفجار العظيم»، فإن التحليل فى هـذه الحالة تحليل افتراضى محض، علمى بحت، ولا يسـتطيع أن يجارى دعاته

أصحاب النظريات العلمية فى افتراضاتهم ونتائج دراستهم، وإذا كنا قد قبلنا بعض المصطلحات لأسباب علمية وخضوعًا لتجارب مرت بها بعض الكائنات فى مراحل تطورها، فإننا نرى أن إسقاط هذه المفاهيم العلمية على الواقع السياسى هو أمر لا يبدو دقيقًا، فلكل عصر منطقه وحساباته ورموزه.

ثانيًا: إن الحروب الكبرى التى تعد أحد نماذج «الفوضى الخلاقة» لم تكن هى الأخرى مصدرًا حقيقيًّا للنظم التى نشأت بعد ذلك؛ ففى أعقاب الحرب العالمية الأولى وأيضًا مع نهاية الحرب العالمية الثانية ظهرت دول جديدة وانقسمت دول قديمة، وجرى النزاع حول بعض الأقاليم على الحدود المشتركة بين الدول الأوربية، ومع ذلك لم يزعم أحد بشكل قاطع أن تلك الخريطة الجديدة قد جاءت نتاجًا مباشرًا للانفجارات العسكرية والحروب الدموية، ولم تكن بالضرورة استمرارًا للصراع بأدواته المختلفة والواقع بمعطياته المتعددة، فالعلاقة بين «الانفجار العظيم» و«الفوضى الخلاقة» قد تبدو واضحة، ولكن ميلاد الحياة الجديدة بشكل أكثر انتظامًا وأشد تأثيرًا وأقوى وجودًا لا يرتبط أبدًا بالانفجار والفوضى قدر ارتباطه الطبيعى بدورة الحياة وطبيعة الوجود.

ثالثًا: إن مقولة الوزيرة «رايس» هى محاولة تبريرية قديمة تجد صداها فى ظاهرة ثورات «الربيع العربى»، كما تقترب من تفسير سلفها «هنرى كيسنجر» حين تحدث عن «الغموض البناء» فى محاولة لصك مصطلحات خادعة تمتص الجهود وتستحوذ على قدرات الأمم بل وتسحق آمال الشعوب. فـ«الفوضى الخلاقة» مثلها مثل «الغموض البناء» هى محاولة مكشوفة لتغطية الواقع وتجميل السياسات وتحسين الصورة. وما زلنا نذكر ذلك «الغموض البناء» الذى يتحدثون عنه فى قرار مجلس الأمن (٢٤٢) الخاص بالشرق الأوسط وترك كلمة «الأراضى العربية» دون أداة التعريف حتى يتجادل الناس ويختلفون ويثرثرون ويستهلكون الوقت الذى يؤدى بدوره إلى حل المشكلات الدولية المزمنة أو الإقليمية الساخنة نتيجة تغير مواقف الأطراف بفعل عامل الزمن، لذلك فإن الداهية اليهودى الأمريكى «هنرى كيسنجر» هو الذى بشّر بإمكانية ترك ملفات الصراعات الكبرى والأزمات المعقدة حتى تتولى هى حل مشكلاتها إعمالاً لعنصر الزمن، ولا شك أن هذا النمط من التفكير قد سيطر على الإدارة الأمريكية وأدى بها وبالعالم إلى ما نحن عليه.

رابعًا: إن الأجيال الجديدة من شباب ما كنا نسميه بالعالم الثالث متعطشون بطبيعتهم إلى المعرفة، وفى ظنى أن حالة الإحباط العام التى يعانى منها شبابنا إنما تولدت عن غيبة الرؤية وضبابية الهدف واختفاء الأولويات وانتكاسة الثورات، مما أدى إلى نتائج متعددة كان أهمها شيوع الفقر وتراجع الإعمار فى ظل تلك النظرية البائسة عن «الفوضى الخلاقة»، والتى تثبت أن الحقائق يجب أن تظل بمنأى عن تطورات الأحداث مع مزيد من الكذب على الجماهير التى تتطلع إلى حقها فى حياة أفضل بكثير مما هى عليه الآن لو أنها نجحت فى اقتحام مجموعات من الأفكار الدخيلة فى عصرنا الحالى.

خامسًا: لا يخالجنى شك فى أن الانتصار فى النهاية سيكون للإنسان لأنه هو الذى اختصه الخالق بمعجزة الخلق وصنع الوجود له واستخلفه فى الأرض، ولم نسمع فى نص دينى أو فى واحد من الكتب المقدسة إشارة إلى «الفوضى» التى تؤدى إلى انتظام الحياة واكتمال نسق الوجود. وقد يقول قائل إن فلسفة النظام الرأسمالى تنطلق بالأساس من ذلك المفهوم الذى يقوم على ترك الأمور تجرى فى أعنتها «Laissez Faire, Laissez passe» وكأنما تصور الآباء المؤسسون لفلسفة النظام الرأسمالى أنه سيعود تلقائيًّا إلى حالة من الانتظام وإلى دورة حميدة للنشاط الاقتصادى من خلال الإطلاق الكامل للحريات التى تصل إلى حد «الفوضى» أحيانًا. وهنا نذكّر الجميع بالنتائج السلبية للفلسفة اليمينية المطلقة فى النظام الرأسمالى الحر، ونشير بوضوح إلى الكوارث المالية والأزمات التى تعرض لها النظام الرأسمالى، فالكساد الكبير عام ١٩٢٩م والأزمة المالية الكبرى عام ٢٠٠٨م هما دليل جديد على أن «الفوضى» لا تخلق نظامًا وأن الحريات المرسلة لاتقيم فلسفة يمكن أن تنضوى تحتها الأمم وتعيش معها الشعوب وتزدهر بها المجتمعات.

سادسًا: إن الحرب على الإرهاب قد بدأت تأخذ إطار المشروعية منذ الحادى عشر من سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١م، حتى أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن أمنها القومى يسوِّغ لها أن تضرب فى أى مكان من عالم اليوم، على نحو انهار معه إلى حدٍّ كبير مبدأ سيادة الدولة، وأصبح موضوع التدخل الإنسانى تحت مظلة القانون الدولى عباءة يلتحف بها الكبار لينالوا من الصغار فى عالم توارت

فيــه القواعد القانونية وسـيطرت عليه مراكز القوى الدوليــة، فإذا كان هذا هو مفهوم «الفوضى الخلاقة» فلا كانت ولا كنّا! لأنها تعنى فى هذه الحالة اغتصاب الحقوق وغياب العدالة وشيوع الفوضى.

ســابعًا: إن سياســة ازدواج المعايير والكيل بمكيالين فى العلاقات الدولية المعاصرة هى نمــوذج صارخ لما يســمونه بـ«الفوضى الخلاقة»؛ لأننى أظــن عن يقين أن تلك السياســة غير المتوازنة قد جرَّت على عالــم اليوم ويلات بغير حدود، ووضعتنا أمــام خريطةٍ سياســية دوليــة مختلة، وفتحــت الباب أمام صراعــات إقليمية لا تنتهى، ولســت أرى فى المســتقبل القريب أو البعيد نهاية لهذه السياسات الخرقاء إلا بالعودة للقاعدة القانونية، مع تســليمنا ببعض دوافع القانون الدولى الإنســانى الذى يبيح التدخل عند الضرورة فى شــئون الآخرين وبقرارٍ سليم فى إطار الشرعية الكاملة.

ثــامنًــا: إننا نشــهد جميعًــا تهاوى المنظمات الدوليــة العالمية والإقليميــة فلم يعد لها الزخم نفســه ولا التأثير ذاته، بل أصبحت أداة فى يد الأقوياء يوجهونها على النحو الــذى يريدون، ولعل الدور الذى تلعبه الأمم المتحدة فى خدمة المصالح الأمريكية هو خير شاهدٍ على ذلك، فلقد تحول مجلس الأمن إلى مجلسٍ أمريكى بالدرجة الأولى ويكفى أن العرب عمومًا والفلسطينيين خصوصًا لم يتمكنوا حتى الآن من الحصول على قرارٍ واحد بإدانة الدولة العبرية برغم جرائمها المتكررة.

تــاســعًا: إن الأمــر لا يتوقف عند أزمة القانون الدولى أو محنــة المنظمات الدولية ولكنه يتجاوز ذلك ليطرح طبيعة الفهم الغربى لمفهوم «الفوضى الخلاقة»، التى صدَّرت للعقل الإنســانى مفهومين متعارضين فى وقتٍ واحد، أولهما يقوم على فلســفة «العولمــة» بينمــا يقوم الثانى على فلســفة «صراع الحضــارات»، وهما طرحان متناقضان تمامًا بما يعكس حالة التردى التى نعيشها وفوضى التفكير فى العقل الغربــى المنحاز لمصالحه الرافــض لغيره، والذى يقوم بعمليــة توظيفٍ دائمة للنظريــات والنصوص فــى خدمة الأطماع والمصالح، بغــض النظر عن الحقائق الموضوعية والالتزامات القانونية.

عــاشــرًا: إن «الفوضى الخلاقة» قد لا تكون هى الســبيل إلى عالم جديد أكثر اســتقرارًا وأمنًا، بل ربما تحولت إلى ســيفٍ مســلَّط على رقاب الأمم ومقدرات الشعوب.

ونحـــن نـــرى أن «الفوضى الخلاقة» لم تأتِ مثلما هو الأمر فى تفســـير النشـــأة البيولوجية للكون بعد «الانفجار العظيم»، بل ربما ســـبقته هذه المرة حتى إننا نتصور أحيانًا – وفى ظل الإحســـاس بروح التشـــاؤم – أن «الانفجار الإنســـانى العظيم» قادمٌ لا محالة وسوف يكون كاسحًا ومدويًا ومؤلمًا.

.. هذه ملاحظاتٌ عشر فى سياق قضيةٍ مهمة، مؤداها أن القياس فى العلاقات الدولية المعاصـــرة يحتـــاج إلى قدرٍ أكبر مـــن المعالجة الموضوعية من أجـــل مجتمع متطور، على أســـسٍ محايدة وباختيارٍ طوعى، يبرأ من سياســـة ازدواج المعايير ولا يعرفً فلسفة الكيل بمكيالٍيـــن؛ لأن الذين يتحدثـــون عن «الفوضى الخلاقة» يجب أن يدركـــوا دائمًا ارتباطها بـ«الانفجار العظيم».

د. مصطفى الفقى

obeikandl.com